من جهود عبد الرّحمان الحاج صالح في مسائل أصول النّحو.
(الفصاحة وعلاقتها بالإطارين الزّماني والمكاني أنموذجا)

Among the efforts of Abderahmane hadj salah in matters of grammar basics.
(eloquence and its relationship to the temporal and spatial as mode)

الدكتور: كمال مجيدي

جامعة العقيد أحمد دراية –أدرار– الجزائر

البريد الإلكتروني: kamelmajidi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/29 – تاريخ القبول: 2021/07/07 - تاريخ النشر: 2022/01/05

ملخص: يتناول البحث جهود علماء اللّغة القدماء في تحديد مدوّنتهم اللّغوية الّتي إستنبطوا منها قواعدهم وبنَوا أحكامهم، مبيّنا أهمّ المسائل الّتي شغلت تفكيرهم وكانت مركزيّة في أثناء تعاملهم مع كلام العرب شعره ونثره؛ مركّزا، في الوقت نفسه، على منهجهم في مقاربة هذه المسائل عامّة ومسألة الفصاحة وعلاقتها بالإطارين الزّمانيّ والمكانيّ خاصّة، عارضا هذه الجهود على آراء الباحثين المعاصرين، وموضّحا رأي الدّكتور عبد الرّحمان الحاجّ صالح؛ لأبيّن جهوده وموقفه من حقيقة الفصاحة ومعاييرها، وعلاقتها بالإطارين الزّمانيّ والمكانيّ الّذَين حدّدهما علماء اللّغة القدماء.

كلمات مفتاحية: الجهود، مسائل، أصول النّحو، الزّمان، المكان، القدماء، المحدثون.

This research aims to deals with the efforts of the ancient linguists in defining their linguistic code, and explaining the most important issues that occupied their thinking and were central when they dealt with the words of the Arabs, his poetry and his prose, and Presenting these efforts on the opinions of contemporary researchers, explaining the opinion of Dr. Abderahmane hadj salah.

Keywords: Efforts, issues, grammar basics, temporal, spatial, ancients, contemporaries**.**

المؤلف المرسل: كمال مجيدي، **الإيميل:** kamelmajidi@yahoo.fr

عنوان المقال: من جهود عبد الرّحمان الحاج صالح في مسائل أصول النّحو.

(الفصاحة وعلاقتها بالإطارين الزّماني والمكاني أنموذجا)

---

1. مقدمة:

طرح علماء اللّغة القدماء، وهم يستنبطون قواعدهم ويبنون أحكامهم من كلام العرب، جملة من القضايا مست الشّعر والنّثر من حيث حدودهما الزّمنيّة والمكانيّة، والرّواية من حيث حقيقتها، وروّاتها، وتعدّد رواياتها، والتّرجيح بينها، والرّواية الّتي يعتمدونها، وشعر مجهول القائل، وفصاحة الكلام وحدود هذه الفصاحة ومعاييرها. ومقياس الفصاحة الّذي اِعتمده العلماء هو الّذي دفعهم إلى تحديد هؤلاء الفصحاء في إطارين مكانيّ وزمانيّ محدّدين. فكيف حدّد علماء اللّغة هذين الإطارين؟ وما نتائج هذا التّحديد على الاِستشهاد بصفة خاصة، واللّغة العربية بصفة عامة؟ وهل اِلتزم علماء اللّغة الّذين جاءوا بعد هؤلاء المتقدّمين بهذين المعيارين؟ ثمّ ما موقف المحدثين من هذه المسألة بصفة عامّة وموقف عبد الرّحمان الحاجّ صالح بصفة خاصّة، ما الجديد عند هذا الباحث، وما قيمته العلميّة، وما منهجه في تناول هذه المسألة، وما الأدلّة الّتي ساقها لدعم أنظاره؟

2.أصول النّحو وأدلّته:

أ- في الفكر اللّغوي العربي القديم:

إنّ الحديث في قضايا أصول النّحو العربيّ من حيث نشأته والتّنظير له وأدلّته وكيفية الاِستشهاد بها مسألة تطول؛ ولهذا لا تجدني باسطا القول في هذه المسائل، وإنّما سأركّز على ما له علاقة بأصل البحث، محدّدا أدلّة أصول النّحو، ومركّزا على دليل السّماع أو النّقل؛ لاِعتباره في أنظار علماء اللّغة أوّل دليل عوّلوا عليه في اِستنباط القواعد وبناء الأحكام، ومبيّنا، في الوقت نفسه، القضايا الّتي شغلت الفكر اللّغوي القديم في هذا الدّليل، وكانت محلّ دراسة عند المحدثين، ومنحت لي، في الوقت نفسه، مشروعيّة بحث المسألة في أنظار الدّكتور عبد الرّحمان الحاج صالح.

إنّ علم أصول النّحو العربيّ من حيث هو مبادئ وتطبيقات قديم قدم علم النّحو نفسه، يقول فاضل صالح السّامرّائي في كتابه (أبو البركات الأنباري ودراساته النّحويّة): « أصول النّحو من حيث هي مبادئ وتطبيقات قديمة قدم علم النّحو؛ لأنّ القبول والرّفض والتّرجيح والقياس وما إلى ذلك كلّه يرجع إلى أصول إن لم تكن مكتوبة فهي معلومة مقرّرة يرجع إليها النّحاة، فتقسيم النّحاة العرب إلى قبائل متباينة في الفصاحة، منها ما يقبل كلامه، ومنها ما يردّ، واِمتحان العربيّ لقبول كلامه أو رفضه، والقياس ومقدار النّصوص الّتي يخوّل القياس عليها، وتضعيف النّصوص وتشذيذها، كلّ ذلك من صميم علم أصول النّحو،

وكتاب سيبويه مليء بهذه الأصول» (فاضل صالح السّامرّائي: 2016م، ص: 154). وهذا الّذي قرّره الدّكتور فاضل السّامرّائي أثبتته الدّكتورة خديجة الحديثي في كتابها (الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه)

ومن حيث التّنظير له فقد جاء متأخّرا؛ أي في القرن الرّابع الهجري مع اِبن جني (ت392هـ) الّذي يعود له الفضل في وضع مصطلحات هذا العلم وأدواته، متأثّرا بعلم أصول الفقه (اِبن جني: 2006م، ص: 111)، ثمّ جاء بعده الأنباري (ت577هـ) وأفرد علم أصول النّحو برسالتين، الأولى (الإغراب في جدل الإعراب)، والثّانية (لمع الأدلّة في أصول النّحو)، الأولى اِحتوت على اِثني عشر فصلا (الأنباري: 1971م، ص: 158) ، والثّانيّة على ثلاثين فصلا (الأنباري: 1971م، ص: 158) ، وتلاهما جلال الدّين السّيوطي (ت911هـ) وألّف كتابه (الاِقتراح في علم أصول النّحو) وبناه على سبعة كتب (السّيوطي: 2006م، ص: 172–175)، وتبعه يحيى بن محمّد أبي زكريا الشّاوي المغربي (ت1096هـ) وألّف كتابه (اِرتقاء السّيادة في علم أصول النّحو العربي)، مقتفيا التّقسيم نفسه الّذي آثره السّيوطي (يحيى بن محمّد أبو زكريا: 2010م، ص: 89).

ثمّ تناول، هؤلاء العلماء، في أنظارهم أدلّة أصول النّحو، وجعلها اِبن جني (ت392هـ) ثلاثة (السّيوطي: 2006م، ص: 21): السّماع والإجماع والقياس، وعدّها الأنباري ثلاثة (الأنباري: 1971م، ص:45): النّقل والقياس واِستصحاب الحال، وأمّا السّيوطي فجعلها أربعة (السّيوطي: 2006م، ص: 22): السّماع والإجماع والقياس واِستصحاب الحال، وتبعه يحيى بن محمّد أبي زكريا الشّاوي المغربي وجعلها أربعة (يحيى بن محمّد أبو زكريا: 2010م، ص: 65). إذاً السّماع والنّقل مصطلحان مترادفان، وآثر الأنباري مصطلح النّقل على مصطلح السّماع « ليلمّح إلى أنّ المصادر النّحويّة نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة، ولعلّه آثر أيضا مصطلح " النّقل "؛ لأنّ المسموع قد يشعر بأنّ ما نقله النّاقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل، فالنّقل أعمّ بهذا المعنى وأشمل؛ إذ يشمل السّماع المباشر وغير المباشر» (محمود أحمد نحلة: 1987م، ص: 31).

ويضمّ السّماع أو النّقل القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب شعره ونثره، ووضع علماء اللّغة ضوابط وأحكاما للاِستشهاد بهذا الدّليل، واِتّفقوا حولها نظريّا، وخالفوا الكثير ممّا تقرّر في أصولهم النّظرية في أثناء تطبيقاتهم، وسيكون تركيزي على كلام العرب شعره ونثره؛ لعلاقته بأصل البحث، فما المقصود بكلام العرب؟ وما علاقته بالفصاحة؟ وما حقيقتها، وما معاييرها؟ ومن هم هؤلاء الفصحاء؟ وفي أيّ منطقة وزمن عاشوا؟ وعلى أي أساس تمّ تحديدهم؟ وما نتائج المعايير الزّمانية والمكانية على

الدّرس اللّغوي القديم في مجال الإستشهاد؟ وما موقف المحدثين من هذه المعايير عامّة وموقف عبد الرّحمان الحاج صالح خاصّة؟

كلام العرب شعره ونثره هو أهمّ مصدر من مصادر الإحتجاج، عمد إليه علماء اللّغة وعوّلوا عليه في إستنباط قواعدهم وبناء الكثير من أحكامهم، وهو عندهم ما أثر عن العرب: « قبل بعثه (ρ) وزمنه وبعده (ρ) إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين» (السّيوطي: 2006م، ص: 39)، ويحتج «بما يثبت من الفصحاء الموثوق بعربيتهم» (المصدر نفسه، ص: 47)، وعبارة (الفصحاء الموثوق بعربيتهم) هي الّتي كانت وراء تحديد الإطارين المكاني والزّماني لهؤلاء الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

حينما أراد علماء اللّغة أن يجمعوا المادّة اللّغويّة، حدّدوا لها إطارين: مكانيّ وزمانيّ؛ لإعتقادهم أنّ هؤلاء العرب الّذين يسكنون هذا الإطار المكانيّ والّذين عاشوا في هذه الفترة الزّمنيّة، سلموا من الإختلاط بغيرهم، وبقيت لغتهم على صفائها بعيدة كلّ البعد عن أيّ فساد يؤثّر فيها، وهذه القبائل المحصورة في هذا المكان حدّدها الفارابي فقال: «والّذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة، وبهم أُقتدي، وعنهم أخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب قيس وتميم وأسد. فإنّ هؤلاء الّذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم وعليهم أُتّكل في الغريب، وفي الإعراب وفي التّصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيّين، ولم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم الّتي تجاور سائر الأمم الّذين حولهم» (السّيوطي: 2004م، ص: 137).

والفرابي في نصّه هذا يحدّد ست قبائل اِعتمدها علماء اللّغة في تقعيد قواعدهم، ويشير في الوقت نفسه إلى أولئك الّذين لم يؤخذ عنهم شيء من اللّغة، ويذكر أسماءهم في بقية نصه، وهم: لخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وإياد، وتغلب، واليمن، وبكر، وعبد القيس، وازدعمان، وأهل اليمن، وبني حنيفة، وثقيف، وأهل الطّائف، وحاضرة الحجاز. (المصدر نفسه، ص: 173). والسّؤال الّذي نطرحه: لِمَ أخرج الفرابي حاضرة الحجاز الّتي تضمّ قريشا، والّتي قال فيها هو نفسه: «كانت قريش أجود العرب اِقتصادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النّطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمّا في النفس»؟ (المصر نفسه، ص: 172، 173). وهناك قبائل أخرى ذكرها علماء اللّغة، يقول عمرو بن العلاء: «أفصح العرب عليا هوازن، وسفلى تميم» (المصدر نفسه، ص: 172)، ومن قبائل عليا هوازن «سعيد بن بكر، وجُشَم بن بكر ونَصرُ بن معاوية، وثقيف» (المصدر نفسه، ص: 172).

وجاء الإطار الزّمانيّ ممتدّا بقرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعد الإسلام؛ أي إلى زمن فسدت فيه الألسن بكثرة المولّدين، والأسئلة الّتي تطرح نفسها: في أيّ زمن بالضّبط كثر فيه المولّدون كثرة منعت اللّغويّين من الإستشهاد بكلامهم؟ وهل هؤلاء اللّغويّون متّفقون بدقّة في مسألة تحديد مرحلة الحداثة؟ وأين حظّ قريش من هذه القبائل، ولِمَ لم يعوّل عليها علماء اللّغة في اِستنباط قواعدهم وبناء أحكامهم؟ وما قيمة شهادة السّيوطي بأنّ قريش كانت أجود العرب اِقتصادا للأفصح من الألفاظ؟. وما قيمة شهادة عمرو بن العلاء في حقّ عليا هوازن، وسفلى تميم بأنّها أفصح العرب؟

والّذي منحنا مشروعيّة التّساؤل هو تلك المفارقات الّتي نلمسها بين آراء علماء اللّغة القدماء في أثناء اِستشهادهم بكلام العرب، فهذا سيبويه نفسه أخذ عن ثلاث وأربعين قبيلة، منها تغلب الّتي جاورت اليونان، وثقيف الّتي خالطت تجّار اليمن، وجذام الّتي جاورت أقباط مصر، وعبد القيس الّتي خالطت الهند والفرس (فاطمة محمّد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، ص: 5-7). وهذا الزّمخشري (ت538هـ) يستشهد من شعر الطّبقة الرّابعة الّتي أجمع علماء اللّغة على عدم الإستشهاد بها، يقول في شعر أبي تمام: « وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللّغة من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزله ما يرويه» (الزّمخشري: 1987م، ص: 151). وتبعه في ذلك اِبن الحاجب (ت686هـ) واِستشهد في كتابه (شرح كافية اِبن الحاجب) بشعر شعراء الطّبقة الرّابعة، فالمتنبي يستشهد به في أحد عشر موضعا، وأبو نواس وأبو تمام في ثلاثة مواضع، وبشار بن برد في موضع واحد، (اِبن الحاجب: 1998م، ص: 99 وما بعدها)، والّذي جعل المتأخّرين أقرب إلى التّساهل في مسألة الإستشهاد هو «بعدهم عن عصور المشافهة وأيام الفصاحة» (محمّد خير الحلواني، 1997م، ص: 62).

واِختلف علماء اللّغة في آخر من يحتج بكلامه، فأبو عبيدة يقول: « أُفتتح الشّعر بإمرئ القيس، وختم بإبن هرمة» (اِبن رشيق: 1964م، ص: 90). ويقول صاحب الخزانة: «ختم الشّعر بذي الرّمة، والرّجز برؤبة» (البغدادي: 1998م، ص: 12)، ويذكر السّيوطي أنّ الشّعر ختم : «بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج» (السّيوطي: 2006م، ص: 42). وأمّا عن أوّل الشّعراء المحدثين فالسّيوطي يقول: «أوّل الشّعراء المحدثين بشار بن برد، وقد اِحتجّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرّبا إليه؛ لأنّه كان هجاه لترك الإحتجاج بشعره» (المصدر نفسه، ص: 42).

ب- في الفكر اللّغوي العربي الحديث:

عهدنا الباحثين المحدثين في أصول النّحو العربيّ وقضاياه أربعة أصناف، صنف جاء عمله مؤرّخا لهذا العلم من حيث مفهومه وعلاقته بعلم أصول الفقه ونشأته والتّنظير وأهمّ روّاده، وصنف جاءت كتاباتهم شارحة ومفصلة ومبسّطة أدلّة هذا العلم؛ والثّالث تناول دليلا واحدا من أدلّة أصول النّحو وبسط القول فيه، وأمّا الصّنف الرّابع فتناول بعض قضايا أدلّة أصول النّحو العربي ضمن حديثه عن هذا العلم. وهذا الأخير وقف عند قضيتي الزّمان والمكان، دارسا ومحلّلا ومناقشا.

ومن هؤلاء الباحثين تمام حسّان حيث يرى أنّ معيار الفصاحة الّذي على أساسه سوّى القدماء بين شعر اِمرئ القيس وشعر اِبن برهة لا يتناسب والبحث العلمي، فكيف يحدث هذا واللّغة الفصحى شهدت تطوّرا واضحا؟، يقول: «النّحاة اِستنبطوا قواعدهم من شعر اِمرئ القيس ومن بعده إلى اِبن هرمة في نهاية القرن الثّاني الهجري، ولم يفرّقوا بين شاعر وشاعر، ولا بين قرن سابق وآخر لاحق في فترة تمتدّ قرابة أربعة قرون، وممّا يرقى إلى مرتبة اليقين أنّ اللّغة الفصحى قد شهدت في هذه الحقبة تطوّرا في تراكيبها ومفرداتها ودلالاتها وأساليبها، يشهد على ذلك أنّ الّذين رووا اللّغة والّذين نظروا في ألفاظها وطرقها قد أشاروا إلى الغريب والمهجور الّذي بطل اِستعماله وإلى الدّخيل الّذي طرأ اِستعماله» (تمام حسّان: 1982م، ص: 108)، وذكر محمّد خير حلواني أنّ فكرة المكان الّتي سيطرت على عقول علماء اللّغة أوقعتهم في اِضطراب حينما تحدّثوا عن مرحلة الحداثة (محمّد خير حلواني: 1979م، ص: 61)، في حين اِعتبر حمزة بن قبلان المزيني وقف الإحتجاج عند فترة زمنيّة محدّدة نوعا من أنواع التّحيّز اللّغوي (حمزة بن قبلان المزيني: 2001، ص: 125). وذكر محمّد حسن عبد العزيز أنّ الأحكام الّتي أطلقها علماء اللّغة على بعض الشّعراء المحدثين كانت شخصية، ومن ثمّة فهي تجافي أصول المنهج العلمي (محمّد حسن عبد العزيز: 1993م، ص: 118). وعقد محمّد حسن حنبل في كتابه (الإحتجاج بالشّعر في اللّغة) بابا سماه " الأئمة الّذين اِحتجوا بشعر المولدين"، يبيّن فيه أنّ الأئمة اِستشهدوا بشعر بشار بن برد (ت168هـ)، ومطيع بن إياس (ت170هـ)، وخلف بن حبان الأحمر (ت180هـ). (محمّد حسن حنبل: (د.ت)، ص: 109).

3- الفصاحة وعلاقتها بالإطارين الزّماني والمكانيّ في التّفكير اللّساني عند عبد الرحمان الحاجّ صالح:

بعيدا عمّا تناوله الباحثون المعاصرون في قضيتي الزّمان والمكان، تأتي أبحاث عبد الرّحمان الحاجّ صالح؛ لتقارب المسألة في جوانبها التّاريخية والإجتماعية والثّقافية بتفكير رياضيّ مبرهن؛ لإكتشاف

المجهول، وإثبات المعلوم، ويقترح خطوات رآها كفيلة وضرورية لمن أراد مقاربة التّراث اللّغويّ، نحصرها في النّقاط الآتيّة: (عبد الرّحمان الحاجّ صالح: 2007م، ص: 9 وما بعدها).

أ- **في رواية النّصوص:** يقترح عبد الرّحمان الحاجّ صالح شروطا في مسألة رواية النّصوص، وهو ألّا يكتفي الباحث بما رواه المتأخّرون، وعليه أن يرجع إلى النّصّ الأصليّ؛ لأنّ النّصّ متوفّر، وفي حال غيابه يرجع الباحث إلى ما رواه صاحب النّصّ على تلاميذه مباشرة، وكلّ رواية تفرّد بها عالم تردّ ولا يعتدّ بها، وشرط قبول الرّواية مرتهن بورودها من مصادر متعدّدة، وتسقط ولا يعتدّ بها متى تفرّد بها صاحبها وخالفت باقي الرّوايات، ومتى يطعن معاصرو الرّاوي في أخلاقه أو يحطّ من قيمته العلميّة.

ب-في مصادرها: الإعتماد على المصادر الّتي أجمع العلماء على صحّتها قديما وحديثا، وتجنّب ما أمكن المصادر غير العلمية الّتي كثرت فيها الحكايات والمسامرات، وإختلط فيها العلمي بغيره.

ج-في مؤلّفي هذه المصادر: متى أجمع علماء العصر على مجون مؤلّف ما وميله إلى الأهواء، ردّت روايته، ولا يعتدّ بها.

د-في طريقة تحليلها: التّصفح الكامل للرّواية، وعدم الإكتفاء بأجزاء منها، وتحليل وإستنباط المعاني المقصودة من وراء ألفاظ النّصوص، والبحث فيما رواه العلماء القدامى في شرح المعاني، وتحديد المصطلحات؛ وهذا لتفادي الأحكام المسبقة مع ضرورة تمحيص النّظريات اللّسانية الغربية في أثناء مقاربتنا لهذه النّصوص حتّى لا نسقط هذه الآراء على النّصوص العربية.

وبعد أن تحدّث عن هذه المسائل الخاصّة برواية النّصوص، ومثّل لها بأمثلة واضحة، إنتقل إلى البحث عن حقيقة الفصاحة ومن هم هؤلاء الفصحاء وأين سكنوا وما المعايير الّتي على أساسها ميّز علماء اللّغة بين هؤلاء الفصحاء وغيرهم، وحقيقة العربية الّتي تكلّم بها هؤلاء وعلاقتها بما سمّاه بعضهم بأنها لغة مشتركة أدبية. ويرى أنّ مقاربة هذه الأسئلة يكون في ثلاث نقاط، هي (المرجع نفسه، ص: 28):

أ-مفهوم الفصاحة كمقياس هي في ذاتها.

ب-المقاييس المكانية الزّمانية للفصاحة.

ج-المقاييس الصّورية اللّسانية للفصاحة.

وسيكون تركيزي على النّقطتين الأولى والثّانية؛ لعلاقتها بأصل المقال، وحتّى تتّضح معالمهما سأتناولهما في النّقاط الآتية:

أ-في الإطار الزّماني للفصاحة:

ينطلق الباحث من قول صاحب (طبقات فحول الشّعراء): « العربية الّتي عناها محمّد بن علي، اللّسان الّذي نزل به القرآن، وما تكلّمت به العرب على عهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم ، وتلك عربية غير كلامنا هذا» (المرجع نفسه، ص: 66) ، ويجعل هؤلاء الّذين ذكرهم اِبن سلّام الجمحي في نصّه المنطلق؛ أي المرجع، يقول: « فالفصاحة هي في الأصل الملكة اللّغوية الخاصّة بالّذين يفهمون وينطقون باللّغة الّتي نزل بها القرآن، وهم كمرجع زماني مكاني (= نقطة الصّفر) أولئك الّذين عاشوا في عهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم. فكلّ من كان يوصف بالفصاحة ويؤخذ بلغته فمرجع فصاحته في الزّمان والمكان هو فصاحة هؤلاء العرب، وكلّ من سبقهم ممّن وصل إلينا منهم كلام رواه الفصحاء، وكلّ من جاء بعدهم من هؤلاء الفصحاء، ومقياس فصاحتهم ألّا تكون تغيّرت لغتهم السّليقية بالنّسبة للغة القرآن» (المرجع نفسه، ص: 66).

ينطلق الباحث في معالجة المسألة من تحديد مرجع الفصاحة ومقياسها، فالأوّل هو أولئك الّذين عاصروا الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وكانوا ينطقون ويفهمون لغة القرآن الكريم، ومن سبقهم ومن جاء بعدهم، ومقياس هذه الفصاحة ألّا تتغيّر لغتهم بالنّسبة للغة القرآن الكريم.

ب–في الإطار المكاني للقبائل الفصيحة:

1–موقفه من نصّ الفارابي الّذي ساقه السّيوطي دليلا: رأى هذا النّصّ قصيرا، مقارنة مع النّصّ الأصلي الموجود في (كتاب الحروف)، والنّظر في هذا النّص الأصلي قاده إلى الاِنتباه إلى ثلاث حقائق هي: (عبد الرّحمان الحاجّ صالح: 2007م، ص: 6):

أ–الفصاحة ليست مقصورة في القرنين الأوّل والثّاني على أهل البدو: وهذه المسألة منافية لما قاله جاء في نصّ الفارابي: " ولم يؤخذ عن حضري قطّ"، يقول: «كانت رقعة الفصاحة العفوية في بداية القرن الثّاني يعيش الكثير من أهلها، كما سنراه في الحواضر، بل قد ولد وترعرع في الكوفة والموصل بعض من اُستشهد بكلامهم» (المرجع نفسه، ص: 69). وهذه الحقيقة أقرّها الباحث علي أبو المكارم، فالنّحاة أخذوا عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية، وهؤلاء الحضر فئتان (علي أبو المكارم: 2006م، ص: 38، 39):

1–الفئة الأولى هم الأعراب البداة الّذين أقاموا بالحواضر، ومنهم من كان يفد مع قبائلهم إلى المدن الكبرى في العراق .

2–الفئة الثّانية يمثلها من يمكن أن نطلق عليهم لقب المثقفين، وهم الّذين درسوا اللّغة في المدن الكبرى دون أن يكون لهم اِتّصال مباشر بالبادية.

ب–لم تكن الفصاحة مقصورة على القدامى من العرب: يرى أنّ العلماء أخذوا اللّغة من معاصريهم، يقول: «ولم يكن المقياس التّمسّك بالقديم على الإطلاق، فالقديم أمر نسبي، فالعلماء الأوّلون كانوا يأخذون اللّغة من معاصريهم من فصحاء العرب، ويمتنعون من ذلك بالنّسبة إلى من هو أقدم ممّن تغيّرت لغته كبعض من ذكرهم التّاريخ» (عبد الرحمان الحاجّ صالح: 2007م، ص: 70). ويردّ قول الأصمعي: " جلست إلى أبي عمرو عشر حجج ما سمعت يحتجّ ببيت إسلامي "، مثبتا أنّ أبا عمرو نفسه روى واستشهد بأبيات لشعراء إسلاميّين (المرجع نفسه، ص: 70).

ج–لم تكن الفصاحة مقصورة على العرب الأقحاح: يدفع هذه الشّبهة الّتي اِنتشرت بين الباحثين المعاصرين بذكر أسماء شعراء ليسوا من أصل عربيّ اِستشهد بهم علماء اللّغة، يقول: « ويكفي لدفع ذلك والرّد عليه أن نذكر أسماء الّذين كانوا من أصل غير عربيّ، واِستشهد بشعرهم كلّ اللّغويّين لا لشيء إلّا لأنّهم اِكتسبوا الفصاحة بالعربية في صباهم، فلم تكن لغة غيرها (...) نذكر منهم المنتجع بن نبهان، وهو سندي الأصل سبي صغيرا وكبر في وسط فصيح من بني تميم» (المرجع نفسه، ص: 71).

ثمّ ينتقل إلى البحث في رقعة تطوّر الفصاحة، ويقسّمها إلى أربع فترات (المرجع نفسه، ص: 76):

أ–الفترة الأولى، العصر الجاهلي المعروف.

ب–عصر المخضرمين وظهور الإسلام.

ج–عصر الإسلاميّين وما بين الدّولتين.

د–ما بعد ذلك إلى اِختفاء الفصاحة السّليقيّة.

ثمّ يحدّد لكلّ فترة قبائلها، ويذكر أسماءهم، ومنازلهم وشعراءهم وما نسب إليهم من شعر، والهدف من وراء ذلك هو البحث عن الدّليل المادي؛ لمناقشة بعض المسائل الّتي بات مسلّما بها في الفكر اللّغوي القديم والحديث، ويقوده البحث إلى النّتاج الآتيّة (المرجع نفسه، ص: 77–134):

أ–الشّعر الّذي وصل إلينا من الفترة الأولى يغطّي شبه الجزيرة العربية بأكملها تقريبا، وعدد شعراء هذه القبائل يختلف من قبيلة إلى أخرى، ولا تجد قبيلة لا شاعر لها، وأنّ اللّغويّين أخذوا بلغة هؤلاء الّتي رواها فصحاء، وهذا خلافا لما اِدّعاه الفارابي.

ب–العربيّة الّتي نزل بها القرآن الكريم، كانت تغطّي شبه الجزيرة العربية عدا أطرافها الّتي سكنها غير العرب.

ج–وصلنا من الفترة الثّانية كمّ هائل من الشّعر، وهذا لكثرة شعراء هذه الفترة. ولم يكن الشّعر وحده حاضرا في مدوّنة اللّغويّين، بل كان النّثر هو الآخر حاضرا بشكل ملفت في اِستنباط القواعد وتدوينها، وكتب سيبويه والفرّاء والأخفش وأبي عبيدة وابن السّكيت مملوءة بالحجج النّثرية، ورقعة الفصاحة بدأت تتقلّص شيئا فشيئا في القرى والمدن؛ لاِختلاط العرب بالعجم.

د–ردَّ ما راج بين الباحثين عن الفترة الثّالثة من أنّ فشو اللّحن كان في أوّل الأمر مع سكّان المدن، ودفع هذه الشّبهة باِستشهاد اللّغويّين بكلام العرب أيّا كان محلّ إقامته، فاِستشهدوا بشعراء من مكّة والمدينة والعراق.

هـ–في الفترة الرّابعة خرجت الفصاحة السّليقية من الحضر في أواخر القرن الثّاني، وبقيت في البوادي إلى القرن الثّالث؛ ولهذا أخذ علماء اللّغة لغتهم ممّن كانوا أعرابا، ولم يستشر اللّحن بينهم. ولم يمنع هذا من وجود أعراب بقوا على فصاحتهم؛ وهذا لعزلتهم عن باقي القبائل، ويدعّم الباحث دليله بشهادتين للغويين هما: أبو منصور الأزهري (ت370هـ)، وأبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت398هـ)، وقولا للحسن بن أحمد الهمذاني (ت334هـ) من أنّ جهات من شبه الجزيرة بقي سكّانها، في تخاطبهم اليومي، على فصاحتهم السّليقية؛ ويرى الباحث أنّ مسلك اِبن جني في تحرياته اللّغوية خلال أواسط القرن الرّابع لدليل على بقاء هذه الفصاحة السّليقية في بعض البوادي خلال هذه الفترة الزّمانية، واِنتهت مع نهاية القران الرّابع بشهادة اِبن جني نفسه.

والنّتائج الّتي نصل إليها في هذا المقال نحصرها في النّقاط الآتية:

1–لازالت أنظار الرّجل ومباحثه اللّسانية بحاجة ماسّة إلى إعادة قراءتها، ودفع باحثينا إلى مقاربتها.

2–له تفكير رياضي في أثناء تناوله المسائل، سعيا منه لاِكتشاف المجهول، وإثبات المعلوم. ويؤمن بالدّليل ويبحث عنه متى وجده تمسّك به. ويضع شروطا علمية لمقاربة التّراث اللّغوي.

3–يعوّل كثيرا على النّصوص الأصلية الّتي قالها أصحابها أنفسهم، أو رواها من تتلمذ عليهم، ولا يلتف في كثير من الأحيان إلى أقوال المتأخّرين في مقابل وجود النّصوص الأصلية.

4-مرجع الفصاحة، عنده، هو أولئك الّذين عاصروا الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وكانوا ينطقون ويفهمون لغة القرآن الكريم، ومن سبقهم ومن جاء بعدهم، ومقياسها ألّا تتغيّر لغتهم بالنّسبة للغة القرآن الكريم.

5-الفصاحة ليست مقصورة على أهل البدو، كما اِدّعى الفارابي، ولا على العرب القدامى، ولا على العرب الأقحاح.

6-الفصاحة السّليقية اِنتهت مع نهاية القرن الرّابع الهجري بشهادة اِبن جني نفسه.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمان كمال الدّين،(1391هـ-1971م)، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة في أصول النّحو: أبو البركات، حقّقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطّبعة الثّانية، بيروت، ص، 158. (فهرس الموضوعات).

2- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (141هـ-1998م) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق محمّد نبيل طريفي، الجزء الأوّل، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، بيروت، ص: 12.

3- حسّان، تمام (الدّكتور)، (1982م) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي العربي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، (د.ط)، القاهرة، ص، 104-111.

4- اِبن جني، أبو الفتح عثمان، (1427هـ-2006م) الخصائص، تحقيق محمّد علي النّجار، الجزء الأوّل، عالم الكتب، الطّبعة الأولى، بيروت، ص: 111-117-122-133-152-169.

5- اِبن الحاجب، (1419هـ-1998م) رضي الدّين الأستراباذي، شرح كافيّة اِبن الحاجب، تحقيق الدّكتور إميل بديع يعقوب، الجزء الخامس، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، بيروت، ص: 99- 134 (الفهارس)

6- المزيني، حمزة بن قبلان: (ذو الحجّة 1421هـ-مارس 2001م)، "التّحيّز اللّغوي مظاهره وأسبابه ". مجلّة جذور، جدّة، النّادي الأدبي الثّقافي، العدد: 5/ 125.

7- اِبن رشيق، أبو علي الحسن، (1383هـ-1964م)، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، الجزء الأوّل، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة السّعادة، الطّبعة الثّالثة، مصر، ص: 90.

8- يحي بن محمّد، أبو زكريا الشّاوي المغربي الجزائريّ، (1431هـ-2010م)، اِرتقاء السّيادة في علم أصول النّحو العربيّ، تحقيق الدّكتور عبد الرّزّاق عبد الرّحمان السّعدي، دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر، الطّبعة الثّانيّة، دمشق، ص، 89 وما بعدها (فهرس الموضوعات).

9- الزّمخشري، محمود بن عمر، (1407هـ-1987م)، الكشّاف عن غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، الجزء الأوّل، دار الكتاب العربي، الطّبعة الثّالثة، بيروت، ص، 151.

10-السّيوطي، جلال الدّين، (1418هـ-2004م)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق أبو الفضل إبراهيم وآخرون، الجزء الأوّل، المكتبة العصريّة، الطّبعة الأولى، بيروت، ص، 172 وما بعدها.

11-السّيوطي، جلال الدّين، (1427هـ-2006م)، الإقتراح في علم أصول النّحو، دار البيروني، الطّبعة الثّانيّة، دمشق، ص، 172 (فهرس الموضوعات)

12-الحاجّ صالح، عبد الرّحمان، (2012م)، السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، (د.ط)، الجزائر، ص، 9 وما بعدها.

13-أبو المكارم، علي، أصول التّفكير النّحوي، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، القاهرة، 2006م، ص، 38، 39.

14-السّامرّائي، فاضل صالح، (2016م) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النّحوية، دار ابن كثير، الّطّبعة الأولى، دمشق، ص، 154.

15-العمري، فاطمة محمّد أمين ومجدي حاج إبراهيم: (2018م)، " مبادئ تأصيل السّماع في كتاب سيبويه " ، ص، 5-7. https://journals.iium.edu.my

16-نحلة، محمّد أحمد، أصول النّحو العربي، (1407هـ-1987م)، دار العلوم العربيّة، الطّبعة الأولى، بيروت، ص: 31.

17-عبد العزيز، محمّد حسن، (1415هـ-1993م)، القياس في اللّغة العربية، دار الفكر العربي، الطّبعة الأولى، القاهرة، ص، 118.

18-الحلواني، محمّد خير، (1997م)، أصول النّحو العربي، جامعة تشرين، (د.ط)، اللّاذقية، ص، 61.